ماهية الارادات العامة

سيتم التطرق إلى كل من: مفهوم الإيرادات العامة، تقسيمات الإيرادات العامة.

مفهوم الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة، مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العمة. والارادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية.

وتعني كذلك جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت إيرادات اقتصادية أو سيادية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الانفاقي العام.

التعريف السابق يشوبه بعض النقائص لأنه لم يتطرق إلى الإيرادات غير العادية كالقروض العامة والتي ترد إلى خزينة الدولة بشكل غير نهائي أي هذه القروض قابلة للرد مع الفوائد.

لهذا يمكننا عرض التعريف التالي الذي نعتبر أكثر شمولا: تمثل الإيرادات مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية.

تقسيمات الإيرادات العامة

وضع كتاب المالية تقسيمات مختلفة للإيرادات العامة وهي تقسيمات نظرية إلى جانب وجود تقسيمات وضعية تنتهجها الدول المختلفة ومنها الجزائر.

حاول الكتاب تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص على النحو التالي:

-**من حيث المصدر: تقسم الإيرادات العامة إلى:**

-إيرادات أصلية (أملاك الدولة): ويقصد بها تلك التي تمتلكها الدولة من أملاكها(الدومين العام).

-إيرادات مشتقة تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها لجزء من أموال الأفراد(كالضريبة).

-**من حيث الالزام:** تقسم الإيرادات العامة إلى:

-إيرادات إجبارية: تفرضها السلطة العامة جبرا على الأفراد(كالضرائب).

-إيرادات اختيارية تحصل عليها الإدارة العامة عن طريق الاختيار مثل الرسوم الاختيارية والقروض الاختيارية.

-من حيث الانتظام:

تقسم الإيرادات العامة إلى:

إيرادات عادية (الدومين، الضرائب).

وأخري غير عادية(استثنائية) لا تتوفر على صفة الدورية والانتظام، مثل القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد والغرامات والمساعدات والهبات والهدايا. وذلك لمواجهة ظروف استثنائية طارئة.

-من حيث الشبه مع إيرادات القطاع الخاص

تقسم الإيرادات العامة إلى:

-إيرادات الاقتصاد العام (الإيرادات السيادية): حيث تحصل عليها الإدارة بما لها من امتيازات السلطة العامة، مثل الضرائب والرسوم.

-إيرادات شبيهة بالاقتصاد الخاص، تحصل عليها الإدارة مستعملة وسائل القانون الخاص مثل إيرادات المشروعات العامة، القروض، الإعانات.

الإيرادات من أملاك الدولة(الدومين)

تشكل إيرادات أملاك الدولة مصدرا إراديا هاما ومستمرا يوفر للدولة موارد مالية شبه مضمونة تستعين بها في توفير الأموال في خزينتها العامة إلا أن علماء المالية العامة يقسمون أملاك الدولة إلى قسمين: أملاك الدولة العامة وأملاك الدولة الخاصة.

تعريف الدومين:

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها. عقارية أو منقولة أيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة وتتميز إيراداتها الدولة من الدومين بالثبات وعدم خضوعها للتقلبات كما أنها تتميز بالاستمرارية. وقلت أهميته النسبية مع التطور الاجتماعي وتطور نشاط الدولة بظهور مصادر أكثر أهمية ولكن لم تتخلى عنه الدول ومن بينها الجزائر.

أقسام الدومين:

الدومين العام: يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى ملكية عامة و هي تخضع للقانون العام و تخصص للنفع العام كالطرق و الشواطئ و الأنهار و الموانئ و الحدائق العامة و الأصل ألا تفرض الدولة رسما أو مقابلا للانتفاع به و استعماله إلا في حالات خاصة بهدف تنظيم هذا الانتفاع و بذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

ومن خصائص الدومين العام أنه:

-غير قابل للتصرف فيه.

-غير قابل للتقادم.

-غير قابل للحجز.

وقد قسم الدومين العام إلى:

-الدومين العام الطبيعي: يكون مصدره العوامل الطبيعية وليس ناتج عن عمل الانسان كالبحار، الفضاء الجوي.

الدومين العام الصناعي: وهو ذلك الدومين الذي تغلب عليه اليد الصناعية ونستطيع القول إن الدومين العام لا يعتبر ايرادا أساسيا باعتبار أن ايراداته تكون رمزية لأن القاعدة فيه هي مجانية الانتفاع به في بعض الأحيان فقد تفرض رسوم رمزية لدخول بعض الحدائق مثلا. عكس الدومين الخاص الذي يعتبر أكثر أهمية.

الدومين الخاص: هي تلك الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام الملكية في القانون المدني). ويمكن تقسيم الدومين الخاص لثلاث أنواع:

-الدومين العقاري: احتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي والغابات، و بدأ هذا النوع يفقد أهميته على إثر زوال العهد الاقطاعي، و توسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطى إيرادات أفضل منه.

الدومين المالي: يتكون هذا الدومين مما تمتله الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة.

الدومين الصناعي و التجاري: يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الافراد العاديين و المشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.